الحوار الوطني
بالحوار نصنع المستقبل

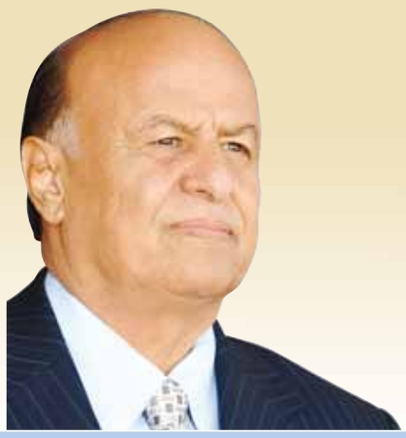

«اليوم نوجهُ طاقاتنا نحو التحضير لمؤتمر الحوار الوطني الذي سيضعُ على عاتقه صياغة منظومة الحكم الجديد من خلال صياغة دستور جديد، واختيار نظام الحكم، وتعديل قانون الانتخابات، والبحث عن حلول للأزمات في الجنوب وصعدة».

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

الميثاق
الاثنين: 31 / 12 / 2012م
الموافق: 18 / صفر / 1434هـ
العدد: (1642)

مساع لسيطرة «100» متشدد من الاصلاح وجامعة الإيمان على سكرتارية ولجان مؤتمر الحوار

استياء شبابي ومدني من فنية الحوار وتهديدات بالتصعيد

عبر عدد من المراقبين السياسيين عن تخوفهم من سيطرة حزب الاصلاح على الامانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني (السكرتارية التنفيذية) وعلمت «الميثاق» من مصادر مطلعة ان حزب الاصلاح قد جهز قائمة بأسماء وملفات اكثر من مائة شخص بينهم عناصر متشددة من جامعة الايمان سيدفع بهم للجنة النظام لتزكيتهم وتعيينهم في الامانة العامة للمؤتمر.

الى ذلك ناقشت لجنة النظام في اللجنة الفنية في آخر اجتماع لها برئاسة الدكتور أحمد عوض مبارك، الترتيبات الخاصة بتشكيل الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني وكذا الترتيبات الخاصة بالتغطية الإعلامية.. وتدريب أعضاء المؤتمر ورؤساء الفرق وغير ذلك بما يسهل عملية إدارة وتنظيم سير أعمال مؤتمر الحوار وكذلك الترتيبات المطلوبة للحماية الأمنية لأعضاء المؤتمر والترتيبات الخاصة بإجراءات إعداد الدعوات وبطائق المشاركة ومراسيم الاستقبال لأعضاء الوفود.

وأوضحت المصادر أن لجنة النظام ناقشت الخطوات المتعلقة بتوفير الدعم المالي لتغطية الميزانية المقترحة للمؤتمر من الدول والمنظمات المانحة الإقليمية والدولية والمتمثلة بدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة والمقدرة بأكثر من سبعة مليارات ريال.

أرجأت اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني نشر المعايير الخاصة بمشاركة الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني في مؤتمر الحوار الى اجل غير مسمى بسبب فشل اللجان المعنية في الاتفاق على صيغة نهائية لتلك المعايير..

وعلمت «الميثاق» من مصادر خاصة انه كان من المقرر نشر تلك المعايير واستمارات طلب المشاركة في وسائل الاعلام الرسمية يومي السبت والاحد الماضيين، ولكن اللجنة تعثرت في ذلك حيث لم تتمكن اللجان المعنية من تقديم التقرير الخاص بذلك بعد تحذير الشباب المستقل والمنتمين إلى مختلف التيارات السياسية اللجنة الفنية من مخاطر حصر التمثيل والمشاركة في مؤتمر الحوار على شباب الاصلاح المتواجدين في ساحات التغرير، الامر الذي أربك اللجنة وجعلها ترجىء مناقشة الإعلانات والاستمارات الخاصة بالترشيح للمشاركة في المؤتمر وكذا الخطابات الموجهة إلى المكونات الثلاثة لوقت لاحق..

وفي تطوير جديد أعلن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف رفضهم لتلك المعايير والاشتراطات المخالفة للمبادرة الخليجية وأكدوا أنهم غير ملتزمين بها.. وعلى ذات الصعيد هددت منظمات مدنية بالتصعيد لذات الأسباب..

الجدير بالذكر ان اللجنة الفنية قد حصرت تمثيل ومشاركة الشباب في مؤتمر الحوار الوطني على شباب الساحات التى يسيطر عليها حزب الاصلاح حسب ما نص على ذلك النظام الاساسي الذي تقدمت به اللجنة لرئيس الجمهورية الإسبوع قبل الماضي وهو ما أثار استياء واسعاً في اوساط الشباب اليمني الذين رفضوا ذلك وهددوا بالتصعيد واللجوء الى الشارع.

مؤتمر الحوار سينعقد في صنعاء.. ومنصب الرئيس مازال شاغراً

اثار قرار تشكيل رئاسة مؤتمر الحوار الوطني وامانة العامة لغط كثيرا خلال الايام الماضية حيث تناولت عدد من الوسائل الاعلامية اسماء وشخصيات سياسية بارزة من بينها الاخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية لتولي مهام رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الا ان اللجنة الفنية للاعداد والتحضير لمؤتمر الحوار رفعت في تقريرها الختامي الذي قدمته الى رئيس الجمهورية مشروعا وتضمن مقترحين نظرا لعدم توافق اعضاء اللجنة على قرار واحد حول المادة 21 من النظام الداخلي المتعلقة بتعيين رئاسة مؤتمر الحوار .

متابعة/علي الشعباني

الامر الذي اعتبره مراقبون سياسيون احراج لرئيس الجمهورية الذي من المتوقع ان يتولى اللجلسة الافتتاحية للمؤتمر ورئاسة مؤتمر الحوار الوطني.

حيث ينص المقترحين الخاصين بالمادة (٢١) من مشروع النظام الاساسي على.

ان يتم اختيار احد المقترحين من قبل فخامة رئيس الجمهورية.

المقترح الاول نص على أن يتم التشاور والاتفاق بشأن رئاسة المؤتمر بين اللجنة الفنية والأخ رئيس الجمهورية وبما يضمن اختيار رئاسة منسجمة ومعبرة وممثلة لكافة الأطياف وتحظى بقبول كافة الجهات ومباركة الأخ الرئيس ، على أن يصدر بها قرار رئاسي ضمن حزمة القرارات التي ستصدر بشأن المؤتمر من قبل الأخ الرئيس .

اما المقترح الثاني/ أن يتم التشاور والاتفاق بشأن رئاسة المؤتمر بين اللجنة الفنية والأخ رئيس الجمهوريةوبما يضمن اختيار رئاسة منسجمة ومعبرة وممثلة لكافة الأطياف وتحظى بقبول كافة الجهات ومباركة الأخ الرئيس ، إلا أن أمر تعيينها يجب ان يتم في المؤتمر من خلال تزكية المؤتمر لذلك الترشيح الذي سوف يطرحه الأخ الرئيس خلال ترؤسه للجلسة الافتتاحية والاجرائية الأولى ، او من خلال تكليف رئاسة اللجنة الفنية بدلاً عن الرئيس بتولي كافة الإجراءات الأخرى لحين انتخاب رئاسة للمؤتمر .

وقد شرحت اللجنة بالتفصيل من خلال النظام الداخلي هيئات المؤتمر كافة ومهامه واليات عمله واتخاذ القرارات فيه وذلك من خلال ستة وخمسون مادة توزعت على سبعة فصول الا انه وفي المادة (٢١) لم تصل اللجنة الى اتفاق واجماع على رأي واحد.

وفي ما يتعلق بمكان انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل فقد اقترحت اللجنة في تقريرها ان اكثر الاماكن ملائمة لعقد الجلسات العامة لمؤتمر الحوار في امانة العاصمة ، مع امكانية عقد بعض الجلسات العامة في مدينة عدن في حال قرر المؤتمر العام ذلك . واقترحت اللجنة الفنية بأن تعقد جلسات أخرى في - عدن - تعز - المكلا - صعدة - الحديدة مع امكانية عقد بعض الاجتماعات في الخارج كخيار في حال الضرورة .

وقد اكدت مصادر خاصة لـ الميثاق ان اللجان التى ستنبثق عن المؤتمر والخاصة بالقضية الجنوبية وقضية صعدةهي اللجان التى ستعقد عدد من اللقاءات في عواصم عربية وغربية .

وفيما يتعلق بالاستعدادات الامنية فقد شكلت اللجنة الفنية لجنة للنظام تتكون من لجنة رئيسية تضم عدداً من أعضائها، وهي المسئولة أمام اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني عن عملية الإعداد والتحضير لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني وحتى تشكيل الامانة العامة للمؤتمر ، وعليها مهام المتابعة والإشراف على تنفيذ المهام وسير أعمال اللجان المتخصصة وتقييم أداءها والتنسيق فيما بينها حسب ما هو موضوح في التقرير الختامي الا ان اللجنة اوصت في التقرير بأن يقوم الاخ الرئيس باصدار امر يكلف فيه اللجنة الأمنية والعسكرية بتولي هذه المسئولية من خلال التنسيق مع لجنة النظام ، وتتركز مهامها بضرورة توفير الاستقرار الأمني ورفع درجة التعبئة والجاهزية أثناء انعقاد المؤتمر على مستوى اماكن انعقاده ومن منطلق أن أي اختلال أمني في أي محافظة سيلقي بظلاله على انعقاد المؤتمر ونتائجه سلباً .. مايعني ان قوات الجيش والامن ستكون في حالة استنفار وجاهزية قصوى.

عقد جلسات خاصة لعدة لجان في الخارج

فنية الحوار تشترط على الرئيس اعلان جاهزية قصوى للجيش والأمن

اللجنة تمنح نفسها صلاحيات للهيمنة على مؤتمر الحوار

رجال أعمال ينتقدون فنية الحوار ويحذرون من تكرار سيناريو (تأسيسية الدستور المصري)

حذر رجال أعمال يمنيون من تكرار التجربة المصرية في استبعاد القطاع الخاص من المشاركة في الحوار الوطني ، داعين في حلقة نقاش اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني الى أخذ العظة والعبرة من النتائج السلبية للتجربة المصرية التي استبعدت القطاع الخاص من المشاركة في إعداد الدستور المصري.

حيث أعلن رجل الأعمال اليمني احمد بازرعة عن إعداد القطاع الخاص في اليمن رؤية شاملة ومتكاملة لكافة القضايا الوطنية الأساسية بما فيها القضية الاقتصادية وسيتم عرضها فور الانتهاء من إعدادها من قبل ممثلي القطاع الخاص في مؤتمر الحوار الوطني المرتقب.

وقال بازرعة - في الحلقة النقاشية الخاصة بـ»تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الحوار الوطني» التي نظمها منتدى التنمية السياسية بالشراكة مع مركز دعم المشروعات الخاصة بواشنطن: ان القطاع الخاص في طور الانتهاء من إعداد تلك الرؤية التي سيتم عرضها في لقاء تشاوري واسع للاقتصاديين ورجال الاعمال وجميع منتسبي القطاع الخاص ليتم مناقشتها وطرح بعض التعديلات عليها إن لزمت لتصبح رؤية متكاملة وواضحة يطرحها القطاع الخاص في مؤتمر الحوار الوطني.

وأكد المشاركون ان اللجنة الفنية للحوار أحبطت معنويات القطاع الخاص في التحضير للحوار الوطني ، وان الحكومة حاقدة على القطاع الخاص مما أوجد مشكلة حقيقية بينهم.

مشيرين إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في مؤتمر الحوار الوطني نظراً لما تمثله عملية التنمية الاقتصادية العادلة والشاملة والمستديمة كمرتكز للاستقرار والنمو في بلادنا، محذرين من تكرار التجربة المصرية التي استبعدت القطاع الخاص من المشاركة في إعداد الدستور المصري.